بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

# بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لك اللهم على ما نحصيت لى من نخ عوارف الافاضل وخلصتنى من مخ عواصف
الغضائل وصلوة غمامة من لحمهم أو الفواضل لا سيما على محمد المنعوت بأعلى
الشمائل والمبعوث من أكرم القبائل وعلى اله واصحابه المهتدين باوضح الدلائل
اما بعد فلما لم ينفعنى التعلل بلعل وعسى عن اقتراح اخ لى فى كل صباح وما
از اكب فوايد لا يحتبط لعه الاخوان لفوايد الرسالة الاثيرة فى الميزان
شرعت فيه غدوة يوم من فصل الايام وختمت مع اذان مغربه يعون الملك العلام
انه ولى كل توفيق واتمام اعلم ان من حق كل طالب كثر تضبطها جهة
وحدة ان يعرفها اشكل الجهة ويحصل الشعور بها قبل الشروع فيها حتى ما من من
فوات شئ مما يعنيه وصرف الهمم فيما لا يعنيه وان يعرف غايتها ليزداد جدا وتوثبا
ولا يكون سعيه عبثا وضلالا ولان كل علم كثر تضبطها جهة وحين ذاتية
باعتبارها تعد مسايله علما واحدا وهى كونها باحثة عن الاعراض الذاتية لشئ واحد
وحدة حقيقية او اعتبارية وجهة وحدة عرضية تتبع جهة الاولى لكونها آلة
واستنباطها غاية جرى عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف العلوم باحد
الحيثين وغايتها وموضوعها على الشروع فى مسايلها فنقول باعتبار الجهة
الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث
توصلا فى الايصال الى المجهولات او عن الاعراض الذاتية للمعلومات الذاتية الى
حاذى بها امرا فى الخارج وباعتبار الجهة الثانية المنطق قانون يعرف به صحيح
الفكر وفاسده فاندرج فى الاولى معرفة الموضوع على المذهبين وفى الثانية معرفة

الغاية ثم نقول لما كان الغرض من المنطق معرفة صحيح الفكر وفاسده اما التحصيل
المجهولات التصورية او التصديقية كان للمنطوط فان تصورات وتصديقا
وكل منهما مبادو ومقاصد وكان اقسامه اربعة فمبادى التصورات الكليات
الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا ومقاصدها
القياس ثم للقياس اقسام حسبة يسمونها الصناعات الخمس ووجه الضبط
انه ان تركب من اليقينيات يسمى برهانيا ومن الظنيات ومن المسلمات جدليا
ومن المخيلات شعريا ومن الشبيه باليقينيات او الظنيات مغالطيا فهذه
اما ان سفسطته او مشاغبه فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب
المنطق وبعض المتاخرين عد مباحث الالفاظ جزءا منها فصار عشرا ولما
اراد المصاحبة الى طلب الى كل من هذه الابواب تسهيلا على من يريد الشروع من الطلاب
رتب الابواب على وفق ما ترتبا اليه فصار تعدد مباحث باغوجى ولجاعله
فقال بعد ذكر الخطبة ايساغوجى اى هذا باب ايساغوجى اى الكليات الخمس
ولما كان المقسم اليها هو الذاتى والعرضى اللذين هما قسمان من الكلى القسم من العرض
القسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث اللفظ وتعدد على غيرها ولما كان
فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالته عليه وجب التعرض والتصدى اولا لذكر تعريف
الدلالة وتقسيمها وبعلم ان الكلم لما بعد مباحث الالفاظ بابا من الغرض ذكرها
باب ايساغوجى معدة لمباحثه فنقول الدلالة هى كون الشئ بحيث يلزم من العلم
العلم او الظن بشئ اخر فالشئ الاول يسمى دليلا وهذا انما يحصل الظن والاقدما
افاعيا واماتة والشئ الثانى يسمى مدلولا وتقسيمها ان الدال ان كان لفظا فالدلالة

لفظيه والافغير لفظيه فوضعيه ان توقف الوضع فيها كالخطوط والعقود
والاشارات والنصب والا فعقليه كدلالة العالم على الصانع واللفظيه
ان كانت بتوسط الوضع فوضعيه والافان كانت بسبب اقتضاطبيعي
اللافظ اللفظ عند عروض المعنى له كدلالة اح على السعال فطبيعيه والا
فعقليه كدلالة اللفظ المسموع على اللافظ والمقصود بالنظر الى المنطق
الدلالة اللفظيه الوضعيه على ما لا يخفى وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه
المعنى للعلم بالوضع وهي المستلزمة للمطابقه والتضمن والالتزام كما قال اللفظ
الدال بالوضع لاغير اللفظ من الد وال الاربع ولا اللفظ الدال بالطبع والعقل
يدل على تمام ما وضع له بالمطابقه لموافقته اياه وعلى جزئه اي جزء ما وضع له بالتضمن
لدلالته على ما في ضمن الموضوع له ان كان له اي لما وضع له جز كالسجع مثاله
اما اذا لم يكن له جز وكما في البسايط مثل الواجب تعالى وتقدس والنقط فلا يصور
التضمن ومنهم من قال ان المطابقه لا تستلزم التضمن بحال لان المعنى وكذا الالتزام لا يستلزم
التضمن لان الملزوم ربما كان من البسايط ويسلزم المطابقه اما استلزامها الالتزام
فالامام قال به وليس بمحقق وعلم ما يلزم اي الموضوع له في الذهن اي لزوما ذهنيا
بالالتزام لانه لا يدل على كل امر خارج عنه والا لكان كل شيء دالا على كل شيء والاعلى بعض
غير مضبوط لعدم العلم بل يدل على كل امر خارج عنه لازم له فالدال الالتزامي الثلث
كالانسان فانه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقه وعلى احدهما اي على الحيوان فقط
او على الناطق فقط وعلى قابل العلم وصنعة الكتابه بالالتزام وفي هذه المقام
اصوله الاول ان حدود الدلالات الثلث ينتقض كل منها بالاخرين في شكل ما اذا فرضنا

الذهني بين الانسان والقابليه المذكوره اللزوم البين بالمعنى الاعم والتعريف
المذكور للزوم البين بالمعنى الاخص واشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم
لعدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون المعنى الاعم ايضا شرطا والتمثيل للاخص
وبهذا اندفع ما يقال ان التمثيل انما يكون لازما ان لو كان المعنى الاعم مقبولا او عدم
كفايته فيحث احرفيه خلافيين الامام كما عرف في المطولات ثم اللفظ اما مفرد
وبسيط والمراد بالمفرد ما لا يراد بجزء منه دلالة على جزء المعنى او يراد
والاول المفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى اعم من ان
لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او كان له جزء لا لمعناه كالفظه او كان لمعناه
ايضا ولا يدل على جزء المعنى كالانسان فان الانف مثلا لا يدل على الحيوان او يدل
على جزء المعنى ايضا لكن لا على جزء معناه كعبد الله علما اذ ليس شئ من معنى العبودية
والالوهية جزء الشخص المسمى به ويدل على جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالته مرادة
كالحيوان الناطق علما اذ ليس شئ من الحيوان والناطق الجزئين الانسان الجزئي
للشخص المعلم مرادا عند العلم اذ العلم لا يراد به الا الذات المعين مع قطع النظر عن
حقيقة الذات الا ترى ان العلم لو كان غير الحيوان الناطق لم تتغير حالة العلمية فالمفرد
خمسة اقسام واما المولف وهو الذي لا يكون كذلك اي الذي يكون العقود الخمسة
متحققة فيه كزيد في الخارج فان الزاي يراد به الدلالة على ذات من صدر منه الرمي
وبالجار على الاحد المعين فان قلت مفهوم المركب وجودي فيجب تعريفكم بالتعريف
على مفهوم المفرد فلم عكسه قلت لان القصد تصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف
صفتي التقسيم باعتبار الذات المفهوم وذات المفرد مقدم على ذات المركب واعلم

ان المفرد والمركب واقسامها الاثنية اقسام للمفهوم اولا وبالذات وللفظ
ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول غير ان المصاحب النفس المجازي تعريفا بالي
فهم المبتدين واللفظ المفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن
وقوع الشركة فيه كالانسان اي لا يمنع مفهومه من حيث انه مفهوم وفي الذهن شركة
فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى ومن حيث انه ظل
وجوده الخارجي كالشمس وهذا المنع بوجهين اما بان لا يكون له وجود خارجي
حتى يعد الخواص الشركة فيه كالالهية وشريك الباري تعالى واما بان كون له وجود
خارجي غير مشترك كالشمس فعلى قوله نفس تصور احتراز عن ان يخرج اسم العدد
من الكلي اذ عن تعريف الكلي فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف الجزئي فلا يكون
مانعا اذ في الحال كما بالنفس والتصور لا تحصل هذين الفائدين على الاخص
المنصف واما ذكر المفهوم لينبني على ان مورد العدم اللفظ فلا يلزم ان يكون
مفهوم واما جزئي وهو ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة
كشمس كزيد فان مفهوم الذات مع التعين والمجموع من حيث انه منصور يمنع
الشركة كما يمنع الهوية من حيث تطبيقها على الموجود الخارجي بخلاف مفهوم الذات
فانه عين حقيقة النوع كما عرف في موضعه فان قلت الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه
من وقوع الشركة كزيد وعمرو وغيرهما وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي هذا خلف
قلت المراد من الجزئي ان كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من نحو زيد فلا نسلم الصغرى
وان كان المراد لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف في البحث واللفظ المفرد الكلي اما ذاتي
وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ان اريد بهما

المذكورين بمقصد والنسبة المذكورة من أقسام الثلثة قطعا واما غير حيوان ومصل

لقولنا كل كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا

انسانا فهو جسم لان الاول صادق على كل ما صدق عليه الثاني وعليه الثالث صادق على المذكور فهو قطعا الانسان

واما ان حيوان ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو

منقسم بمتساويين فكل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين لان المساوي لاحد المعاندين معاند

للآخر واما ان متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان

وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود

لان اقسام كل ما يصدق عليه اللازم يستلزم اقسام الملزوم فهذه ست

الاقسام الخمسة الاقترانية واسبقها البحث في تحقق انتاجها الى المطلوب

واما الغير المستثنى فلابد من ان يكون شرطه متصلة او منفصلة حقيقية

او مانعة الجمع او مانعة الخلو فالمتصلة تنتج بوضع المقدم ووضع التالي

ورفع التالي رفع المقدم اثنان والحقيقية بوضع كل من الجزئين رفع الآخر

ورفع كل وضع الآخر ومانعة الجمع بوضع كل رفع الآخر فقط اثنان

ومانعة الخلو برفع كل وضع الآخر فقط اثنان صار مجموع المنتجات عشرة

والعقيم ستة اثنان في المتصلة واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة

الخلو هذا هو الكلام الكلي والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله فالشرطية الموضوعة

فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي

لقولنا هذا ان كان انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان لان

وجود الملزوم ملزوم لوجود اللازم واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم

لان عدم اللازم ملزوم لعدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالي ولا استثناء نقيض

المقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع وبيعي استثناء العين ومن الرفع يبيعي

استثناء النقيض فان قلت هذا صحيح متى اذا كانت الملازمة عامة

واما اذا كانت متساوية فاستثناء عين كل ينتج عين الآخر واستثناء نقيض

كل ينتج نقيض الآخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في الصور الاربع قلت

المساوية في الحقيقة متلازمان فكل حكمين من الاربعة هي الملازمة بين المتلازمين

الا ترى انا نستدل اذا استلزام وجود اللازم وجود الملزوم فهو ليس من حيث انه لازم

بل من حيث انه ملزوم ولذا استلزم عدم الملزوم عدم اللازم حتى انه

ملزوم بل من حيث انه لازم وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين

ينتج نقيض الآخر لان وجود احد المعاندين صدقا يستلزم عدم الآخر اذ

احد المعاندين كذبا يستلزم وجود الآخر هذا في الحقيقة ومانعة الجمع

واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر لان عدم

الخلو والغفلة سكت عن التفصيل والاصل ما ذكرنا وعلة القبول والاباء

غير خافيه ومن ابواب المنطق الصناعات الخمس لان المنطق كما يبحث عن

الصور يبحث عن المادة فلما تم الكلام في مباحث الصور اشار الى مباحث

المادة فقال ومن جملة الصناعات الخمس البرهان هو قياس مؤلف

بعينه لانتاج يقيني اعم من ان يكون ضروريا او ملتبسا بها فانه كما

يتعين جنس بنا ولا الا قسمة الخمسة والمؤلف ذكر ليشمل به قولنا من مقدمات

ان يصدق يقينا وهو يخرج الخطابة والجدل وغيرهما وقولنا لانتاج يفيد غاية ذكره

مع الجمع بين اللازم والملزوم وبعضهم زاد قيد الضروري ليخرج ما يفيد اليقين

بالعادة كالاستدلال بالاحوال على الملزوم وهو غير مفيد لان اللازم

الشيء انما يكون لازما اذا كان ضروريا وانه يصدق نقيض اللازم

والملزوم وعين الملزوم انما يكون لازما اذا كان ضروريا

انما يكون نقيض اللازم ونقيض الملزوم

حيوان ناطق فانه لا يكون ضاحكا

بالفعل والخطابة فالشعر

والمغالطة ٥

# نهاية المخطوطة